



خواطر اقتصادية

د. عماد الحرش*: أفكار تحاكي المختصين بالشأن الاقتصادي

مع بداية تشكيل الحكومة الجديدة المقبلة في العراق وعند التأمل في البيانات المالية الحكومية للأعوام الماضية يظهر للمختصين بالشأن الاقتصادي في هذا البلد بأنها غير مجدية ومصاغة بإطار عمومي شمولي غير معني بذكر الأرقام الحقيقية ، خاصة وفي ظل المستجدات والتطورات الحاصلة في حجم الموازنة العامة العراقية (حجم الموارد والانفاق) المتمثلة بالتقديرات غير العلمية ، المعتمدة على المبالغة في تقدير المصروفات (الانفاق) واعتبارها هدفاً تسعى الى تحقيقه الوزارات والهيئات غير المرتبطة بوزارة في المدة الزمنية القادمة وانتزاعها من السلطة المالية والتشريعية لمواجهة الظروف غير المتوقعة وتجنب المسائلة عند تجاوز الاعتمادات المخصصة لها.

نأمل بداية مرحلة جديدة في الفكر المالي والاقتصادي العراقي معزز بتطبيق خطة (أسلوب) جديدة مدروسة يسهم فيها جمعُ من الكفاءات والنخب الإقتصادية تأتي بإضافات جديدة تؤثر على الواقع الاقتصادي تأثيراً إقتصادياً واجتماعياً وتلبي الحاجات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المتزايدة للوطن والمواطن. كما أن الأمل يحدونا بأن تكون هذه الكفاءات والنخب الاقتصادية المشهودة لها بالمهنية الممتزجة بالأكاديمية والنزاهة قادرة على أو تستطيع الاجابة على الاستفسارات والتساؤلات المنطقية والتخصصية المدعومة بالحس والحرص الوطني التي يرددها الكثير من أبناء هذا البلد.

هذه الاستفسارات والتساؤلات تحتاج الى بحث ودراسة حقيقية من الكفاءات والنخب الاقتصادية المهمة بالشأن المالي والمصرفي والاقتصادي بصورة عامة. من هذه الاستفسارات والتساؤلات المنطقية على سبيل المثال لا الحصر ماهي الكيفية التي يمكن عن طريقها الاستفادة من الزيادة في أسعار النفط الحالية؟ وهل سيتم فتح صندوق سيادي تودع فيه هذه الايرادات الإضافية لمواجهة الظروف الطارئة مستقبلاً؟ أو تخصص للإنفاق الاستثماري وتطوير البنى التحتية أو



خواطر اقتصادية

لإطفاء الديون الخارجية تجنباً لما يترتب عليها من فوائد مستقبلاً؟ وهل سيتم تأسيس إدارة مالية نقدية وإدارة مصرفية تتسم بكفاءة عالية ومرونة تمكنها من تنظيم المدخولات الدولارية وتدفقاتها الداخلة والخارجة؟ أو متى يتم تنشيط كفاءة قطاعات الاقتصاد الحقيقي (**Real Economy**) لخلق حالة من التوازن الديناميكي بين متطلبات ضغط الطلب المؤد من الانفاق الحكومي المعتمد على عائدات تصدير النفط الخام وتحويلها من الدولار الى الدينار العراقي وبين الطلب المتولد من هذا الانفاق ولا تتم تلبية من الانتاج المحلي ، مما يتطلب تعويض النقص عن طريق الاستيراد وتمويله من البنك المركزي بواسطة بيع الدولار؟ أو هل سيتم إنشاء بنك لتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص باستخدام وسيلة الاعتمادات المستندية عن طريق شريك استراتيجي دولي خارجي يمكن إدارته وفقاً لأسس الحوكمة المصرفية الحديثة وتكون إدارته مستقلة عن الملكية؟ أو هل هناك امكانية لإنشاء مشروع تطوير البنية التحتية للجودة بهدف تسهيل التجارة وتعزيز حماية المستهلك وتعزيز إجراءات السيطرة النوعية في المنافذ الحدودية؟ واخيراً وليس آخراً متى يتحقق السعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتهيئة الأرضية المناسبة لذلك؟

في ضوء ذلك نرى إن الامر يتطلب الآن من الحكومة المقبلة المزمع الاتفاق على تشكيلها إتباع منهجية واضحة ومتكاملة لتطوير أدائها لكي تستطيع باستخدام أدوات وأساليب وإجراءات معينة أداء مهامها. ولعل من أهم أدوات السياسة المالية اسلوب اعداد الموازنة العلسنوية العامة باعتبارها أداة شاملة تساعد على التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية وعلى التخطيط المالي للأنشطة الاستثمارية كافة ، والتنسيق فيما بينها ورقابة أدائها. وتجدر الإشارة الى منهجية وأسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة بالتعاقد (الموازنة التعاقدية) التي تُعدُّ أداة التنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية ، فضلاً عن انها تسهم في تخفيض عجز الموازنة. بحسب هذا الأسلوب يتم ابرام عقود خدمات للموازنة التشغيلية ، وعقود مشاركة مع القطاع الخاص، وعقود البوت⁽¹⁾

¹ - عقود البوت (B. O. T) بناء (إنشاء) ، تشغيل، نقل/تحويل (Build, Operate, Transfer) اتفاق بين الدولة وشركة متخصصة من القطاع الخاص ، من أجل انشاء مشروع تتولى الشركة تمويل هذا المشروع ، على أن يسمح لها بإستعادة ماأنفقته على



خواطر اقتصادية

(B. O. T) مع الشركات الأجنبية للموازنة الاستثمارية. أسلوب يدعو الى الانتقال من أسلوب موازنة البنود المعتمد عليه في تنفيذ الموازنة العامة للدولة في العراق بشقيها التشغيلي (الجاري) والاستثماري ، هذا الأسلوب الذي أثبت بالبرهان والدليل القاطع كثرة عيوبه وفشله في انتشال الاقتصاد من حالة الفساد والاستبداد الاداري والمالي ، الى أسلوب الموازنة التعاقدية لتوجيه الاقتصاد وتوزيع الموارد بكفاءة وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي. من هنا أصبح من الضروري اعتماد برنامج حكومي (إقتصادي ، مالي) موازي للبرنامج الحكومي السياسي يعتمد أسلوب الموازنة التعاقدية لتنفيذ البرامج المقدمة من الحكومة بالشكل الذي يوفر رفاهية للمواطنين مقترنة بمستوى من الدخل يؤمن لهم ذلك.

لقد أصبح الفساد والاستبداد الإداري والمالي السمة البارزة في بعض مفاصل الدولة ، وأصبح تدمير المواطن يمثل السواد الأعظم من الوضع المزري الذي يعيشه باعتبار ان أسلوب الموازنة التعاقدية هو الأسلوب الملائم ، الذي يحقق استراتيجية الموازنة العامة للدولة ، كونه يستند على مبدأ مهم وهو أن تكون عمليتا التخطيط والموازنة عمليتين ، فضلاً عن أنه لم يُطبق حتى الآن في العراق على الرغم من مزاياه العديدة التي تتحقق من استخدامه بعد أن أثبت أسلوب موازنة البنود المعتمد في تنفيذ الموازنة بشقيها التشغيلي (الجاري) والاستثماري كثرة عيوبه وفشله في انتشال الاقتصاد كما نوهنا سابقاً.

كما نعتقد بان الاسلوب المقترح يوفر بيانات دقيقة ومتكاملة عن المتغيرات الاقتصادية منها على سبيل المثال وضع ميزان المدفوعات ، وهيكل التجارة الخارجية ، والتزامات العراق الداخلية والخارجية ، ومعدلات التضخم والبطالة ، وحجم ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومكوناته القطاعية ، ومعدلات تكوين رأس المال الثابت ، فضلاً عن المؤشرات الضرورية لإعداد الموازنة. لذلك يشدونا الأمل مع بداية تشكيل الحكومة الجديدة المزمع الاتفاق على وضع اللمسات الأخيرة

هذا المشروع ، فضلاً عن أرباحها المتوخاة فيه تحت إشراف ورقابة الدولة وأجهزتها الإدارية التي تحدّد مقدار الرسوم وكيفية استيفائها ، ضمن قواعد قانونية وضوابط فنية متفق عليها مسبقاً.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية

لتشكيلها من قبل الكتل النزيهة الفائزة في الانتخابات ذات التوجهات الوطنية لتشكيل الحكومة القوية ، التي تعطي للشعب حقوقه ، أن تلقى أفكار الكفاءات والنخب الاقتصادية المشهود لها بالمهنية الممتزجة بالأكاديمية والنزاهة والمقبولية ، وهي تحاكي المختصين بالشأن الإقتصادي في هذه الحكومة.

(*)دكتوراه في نظم المعلومات المحاسبية ومدير عام الرقابة المالية في وزارة الداخلية العراقية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 17 تموز 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>